العامل من وجهة نظر الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي

أ.م.د. بان صالح الخفاجي

سندس ناجي رشيد

كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد

المقدّمــة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا المبعوث رحمةً للعالمين (محمد) صلّى الله عليه وسلّم، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين .

أمّا بعد:

انطلق النحو العربيّ لغاية ضبط الكلام على وفق قواعد اللّغة العربيّة، وما نطقت به أصولها من دون لحن أو تغيير، فبدأ النحويّون بوضع القواعد والأصول على ما يسمعونه من ألسنة العرب، وما قاله الشعراء، وما جاء عليه القرآن الكريم، ومن ثم قاسوا عليه فذكروا العوامل لإيصال الفكرة النحويّة للمتعلّم، فكان لا بُدَّ مع كل رفع لكلمة أو نصب أو جر أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعرّبة والمبنية لتسهيل الدرس، فجاءت نظرية العامل، التي أسس النحويّون عليها أصول النحو. وأثارت هذه النظرية جدلاً بين القائلين بها، فاختلفوا في تصنيفها وأنواعها. ولقد هاجم بعض النحويّين قدماء ومحدثين هذه النظرية ودعوا إلى إلغائها؛ لأنها السبب الرئيس في تعقيد النحو، متناسين أن لهذه النظرية جذورها الموغلة في القِدم، والتي رسّخت في أذهان الباحثين والدارسين، فلا يمكن اجتثاثها ورفضها، والدعوة إلى إلغائها.

لهذا نجد الدكتور كريم الخالديّ يناقش هذه النظرية وما أثارته من أُمور في الدرس النحوي، مبيناً الأسباب التي دفعت العلماء القول بها، وما أراده النحويّون من فكرة العامل، بالاحتكام إلى النصوص النحويّة، والتدقيق في آراء النحويّين الأوائل وتصورهم للعامل. فقد استنبط الدكتور كريم الخالديّ من كلام النحويّين، أنهم لم يجعلوا اللفظ هو العامل كما توهّم بعض الباحثين، وإنّما الذي يعمل هو المعنى، وهذا ليس بغريب عليه؛ لكونه أحد علماء اللّغة المبرزين. فكان موضوع البحث (العامل من وجهة نظر الدكتور كريم الخالديّ). واقتضت طبيعة البحث أن يكون على مبحثين :

الأول: تناولتُ فيه العامل عند النحويّن قدماء ومحدثين .

والثاني: موقف الدكتور كريم الخالديّ من نظرية العامل، مع الإشارة إلى بعض المسائل التي رفضها الدكتور كريم الخالديّ بسبب هيمنة نظرية العامل منها النداء والتعجب .

العامل عند النحويين قدماء ومحدثين:

إن نظرية العامل من أخطر النظريات النحويّة التي دارت حولها رحى الأقلام، فهي " أحد أهم الأركان التي قام عليها بناء نظام النحو العربي" [1]. وهي التي وجهته منذ نشأته التي بدأت عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت137هـ) وتابعه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ) وأصبح المنهج البصري يدور حول العلة والعامل والقياس واتسع عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، ونضج عند سيبويه فأصبح نهجاً خاصاً في كتابه، وأن كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى أن الخليل هو الذي ثبت أصول هذه النظرية، ومد فروعها وأحكمها إحكاماً، فأرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو جر أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة والمبنية[2].

وقد أثارت هذه النظرية جدلاً بين القائلين بها، فاختلفوا في تصنيفها وأنواعها، ثم كان منهم من ألح أنها مجازية؛ لأن الذي يحدث الرفع والنصب والجزم هو المتكلم نفسه وفقاً لما قاله[3].

وهاجم ابن مضاء(ت592هـ) هذه النظرية، وكان هدفه أن يخلص النحو من كثرة الفروع والتأويلات، فثار مطالباً بإلغائه؛ لأنه السبب الرئيس في تعقيد النحو، فقال في مطلع كتابه الرد على النحاة: " قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادِّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) وأن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب... وذلك بيّن الفساد"[4].

وقد لخص شوقي ضيف موقف ابن مضاء من نظرية العامل بقوله: " نرى ابن مضاء يهاجم نظرية العامل التي أسس النحاة عليها أصول النحو وسننه وهو هجوم أراد به أن يلغيها ويهدمها هدماً" [5].

ولم يقف ابن مضاء عند هذا الحد، بل راح يبحث عن العوامل المحذوفة ليدل على فساد العامل، ويحذر من اعتماد النحاة القياس في الصيغ والأبنية في الدراسة العربية[6]. إذ

يمكن القول: إنَّ ثورة ابن مضاء هذه، ثورة جريئة على النحو جميعاً والبصرة بصورة خاصة، ويبدو أن محاولة ابن مضاء لا تسعى إلى تخليص النحو من كثرة الفروع والتأويلات، ولكنها خلاف عقائدي لاعتناقه المذهب الظاهري الذي يأخذ بظاهر الكتاب والسُنّة، ولا مجال للاجتهاد والتأويل ومن هنا رفض العامل[7].

أما المحدثون فقد اعتمد بعضهم في نظرتهم إلى العامل على آراء ابن مضاء فجعلوه من أسباب تعقيد النحو، فدعوا إلى إلغائه لتيسير النحو منهم:

إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، ودعوته إلى التجديد والتيسير، فهو يرى أن النحاة القدماء بنوا نظريتهم على أساس فلسفي، وتحليل اللغة تحليلاً منطقياً في ضوء العامل، فربطوا بين الحركة والعامل، كما يرتبط الأثر بالمؤثر[8].

والدكتور إبراهيم مصطفى يوافق ابن مضاء من كون المتكلم مُحدثاً لحركات الإعراب ويرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر لفظي أو معنوي بقوله: " على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثر في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته، ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى"[9].

وممن نحا منحى إبراهيم مصطفى، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، فقد تأثر بكتاب إبراهيم مصطفى(إحياء النحو)، وكانت دعوته مشابهة لدعوة أستاذه إبراهيم مصطفى وفي مقدمتها إلغاء نظرية العامل؛ لأنه في نظره عقّد النحو وخلق أبواباً لا حاجة إليها، وربط ظاهرة الإعراب بالعامل. يقول: " وحقاً أن موضوع العامل في الإعراب هو السبب الأول الذي خرّج بالإعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته في النحو. وهو الذي خلق أبواباً لا لزوم لها ولا فائدة فيها. وهو الذي عقّد قواعد الإعراب تعقيداً لا مزيد عليه"[10].

وأكد أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام[11].

لذا فهو يركز على إلغاء العامل؛ لأنه يشكل نظرة سطحية تحاول أن تجد لكل مرفوع رافعاً، ولكل منصوب ناصباً. ومع هذا فإنه يقر بأن البحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملاً عقيماً ولا هو عديم الفائدة بحد ذاته، ولكن إذا انحرف عن طبيعة الدراسة

وأهمل الأصول، وانشغل بالتعليل المنطقي يصبح كذلك؛ لأنه لا يرتبط بواقع اللغة، ولا يستند إلى طبيعة تركيبها[12].

ومن المحدثين أيضاً، الدكتور مهدي المخزومي الذي اتخذ منهجاً نقدياً تيسيراً في كتابيه(في النحو العربي نقد وتوجيه)، (في النحو العربي قواعد وتطبيق) لقوله: "وقد اعتدّت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً فجعلت الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة وأما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية"[13].

فهذا القول يظهر موقفه المؤيد لرأي إبراهيم مصطفى ويشاطره في موقفه من الفتحة وتجريدها من الدلالة، ورفضه للعامل، وسار على طريق ابن مضاء في ثورته من العامل بقوله: " إن إصلاح وتيسير النحو لن يتم ما لم تحقق خطوتين:

- الأولى: أن نخلص النحو العربي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل هو منهج الفلاسفة.
- الثاني: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي ونعين نقطه البدء به[14].

وجاء بعدهم تمام حسان إذ رسم لنظرية أراد أن تكون بديلاً بتقسيمه المعاني على ثلاثة أنواع:

المعنى الوظيفي : أي المعنى النحوي كالفاعلية والمفعولية.

المعنى المعجمي الذي تدل عليه (الكلمة المفردة).

والثالث معنى المقام والظروف الاجتماعية التي قيل فيها النص[15]... فضلاً عن ذكره القرائن، والعلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة والأداة، والربط، والنغمة، وقرائن التعليق التي يجب أن ننظر إليها عند تحديد المعنى الوظيفي التي تغني عن العامل الذي قال به النحاة، والنظر إلى قرائن التعليق لا إلى العلامة الإعرابية فقط[16]. وهو يرى أنه باستطاعتنا أن نعرب كلاماً ولا معنى له من الناحية المعجمية إذا اتضح معناه الوظيفي بقوله: " والحق إن الصلة وثيقة بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي، فيكفي أن نعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربتها إعراباً صحيحاً"[17]. وقد انتقدت هذه النظرية، التي قال بها الدكتور تمام حسان، لأننا لا نستطيع أن نحدد المعنى الوظيفي إلاّ بعد معرفة المعنى المعجمي.

وترى الباحثة أن نظرية العامل نظرية قديمة في اللغة ؛ لأنها نظرية اقتضتها ظروف التعليم، وحدت بالعلماء ذكر العوامل لإيصال الفكرة النحويّة للمتعلم، ولاسيّما بعد شيوع أساليب المنطق والفلسفة، فرسخت في أذهان الباحثين والدارسين، وسارت عليها الدراسات منذ أكثر من ألف عام ، فليس من الحكمة رفض هذه النظرية والدعوة إلى إلغائها كما فعل ابن مضاء ومن سار على دربه من المحدثين.

موقف الدكتور كريم الخالديّ من نظرية العامل:

ناقش الدكتور كريم الخالديّ هذه النظرية، وما أثارته من أمور في الدرس النحوي، مبيناً الأسباب التي دفعت العلماء إلى القول بها بقوله: " بل هو عندي حصيلة ما وصل إليه الدرس النحوي في القرون الأخيرة بعد أن كثرت المقدمات والمختصرات والمتون والشروح والحواشي وصارت الإشارة إلى العامل بعبارات مقتضبة يفهم منها أن الفعل أو الحرف هو العامل، وبعد أن اقتضت ظروف تعليم النحو أن يذكر النحاة هذه العوامل التي هي رموز وإشارات لما يوجب العمل الحقيقي، مجتزئين بها عن ذكر العوامل الحقيقية، رغبة في إيصال الباب النحوي أو الفكرة النحوية بأقصر السبل وأكثرها قرباً للمتعلم، ولما كانت الألفاظ المصاحبة للمعنى العامل أيسر حفظاً صارت الإشارة إليها أكثر من الإشارة إلى المعاني التي ترمز لها، وترسخ الاعتقاد فيما بعد عند الدارسين بأنها هي العوامل"[18]. فالسبب الأساس الذي حدا بالعلماء إلى القول بنظرية العامل هو التعليم وإيصال الفكرة إلى المتعلمين بأقصر السبل، فركزوا على الألفاظ، وأهملوا المعنى المعبر عن تلك الألفاظ فضلاً عن دخول أساليب المنطق والفلسفة في شرح تلك العوامل، مما جعلها عرضة للنقد والتجريح والرفض من كثير من النحاة، والدعوة إلى إلغائها؛ لأنها عامل من عوامل تعقيد النحو، وما لحقه من تأويلات وتعديلات[19].

وذهب الدكتور كريم الخالديّ إلى أن " هذه الدعوة صحيحة في بعض جوانبها لأنها موجهة في الأساس إلى ما لحق فكرة العمل من تعقيد، وما رافقها من تشديد في تطبيق أصول مخترعة لا تتطابق في أمور كثيرة مع ما ورد في القرآن الكريم وهو النص العربي المقدس الذي لا يناله التحريف أبداً ولا يشك في صحته"[20]. فالدكتور كريم الخالديّ يؤيد الباحثين في بعض القواعد والأصول التي لا تتطابق مع ما جاء به القرآن الكريم، ولكن من جانب آخر نجده وبأسلوب علمي ونقد بناء مدعماً بالحجة والبرهان يحاول أن يبين ما أراده النحويّون من فكرة العامل بالاحتكام إلى النصوص النحويّة وأن العمل في تصورهم لم يكن

تأثيراً لفظياً في لفظ كما تصور بعض الباحثين، وإنما هو المعنى بقوله: " كان النحاة يصرحون بأثر المعنى فيما نسميه بعمل العامل، أو يشيرون إليه تلميحاً لوضوح ذلك عندهم لأنهم يدركون أن المعنى هو الذي يوجب الرفع وهو الذي يوجب النصب"[21].

لذا انصبت جهود الدكتور كريم الخالديّ في كتابه نظرية المعنى في الدراسات النحويّة على التدقيق في آراء النحويين الأوائل وتصورهم للعامل، لبيان أثر المعنى في العامل سواء في الاسم أم الفعل أم الحرف، وليس العامل هو الاسم أو الفعل أو الحرف، فقد توصل إلى حقيقة مهمة تتلخص في: " أن النحاة كانوا يدركون إن هذه العوامل ليست هي التي توجب الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، بل هي ألفاظ مصاحبة لمعانٍ يقصدها المتكلم ويريدها فيجربها على ألفاظ ينظمها في جمل على سنن العربية وقواعد إسنادها التي استنبطت من كلام العرب"[22]. ويظهر أثر المعنى في العامل واضحاً بقول الفرّاء في قوله تعالى: ﴿ۆ ۈ ۇ ۇ﴾[هود:69]، " فأمّا السلام (فقول يقال) فنصب لوقوع الفعل عليه كأنك قلت كلاماً، وأما قوله (قال سلام) فإنه جاء فيه نحن (سلام) وأنتم قوم منكرون " وبعض المفسرين يقول (قالوا سلاماً قال سلام) يريد سلموا عليه فرد عليهم، فيقول القائل ألا كان السلام رفعاً كله أو نصباً كله؟ قلت (السلام) على معنيين: إذا أردت به الكلام نصبته وإذا أضمرت معه (عليكم) رفعته، فإن طرحت الإضمار من أحد الحرفين وأضمرته في أحدهما، وإن شئت رفعتهما معاً وإن شئت نصبتهما جميعاً. والعرب تقول: إذ التقوا فقالوا سلامٌ سلامٌ على معنى قالوا السلام عليكم فرد عليهم الآخرون، والنصب يجوز في إحدى القراءتين (قالوا سلاماً قال سلاماً"[23]. فقال الدكتور كريم الخالديّ معقباً على هذا الكلام: " فالمعنى وقصد المتكلم هو العامل الذي أوجب نصب (سلاماً) الأولى ورفع الثانية حين اختلف القصد في الجملتين تبع ذلك اختلاف في موقع (سلام) في كل من الجملتين " [24]. ومن هنا استنبط الدكتور كريم الخالديّ من كلام النحويّن، أنهم لم يجعلوا اللفظ هو العامل كما توهم بعض الباحثين، وإنما الذي يعمل هو المعنى، وما هذه الألفاظ إلاّ دلالات على تلك المعاني التي توجب الرفع أو النصب. إلى ذلك ذهب الدكتور عبد الخالق عضيمة قائلاً: " فلم يقل أحد من النحويين مطلقاً لا المتقدمين منهم ولا المتأخرين إن العوامل النحوية هي التي تحدث حركات الإعراب في الكلمات وإنما العوامل النحويّة عندهم بمنزلة الإمارات والدلالات"[25].

وقد أشار الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إلى آراء النحويّن في العامل، وحصرها في رأيين: " الرأي الأول: إن أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض ويؤثر أحدهما في الآخر،

فالرفع يرفع الفاعل وينصب المفعول، والمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ (رأي نحاة الكوفة) وحرف الجر يجر الأسماء، وحروف النصب تنصب وحروف الجزم تجزمها إلى غير ذلك مما هو معروف لدى الدارسين.

والرأي الثاني: أن أحوال الإعراب وما يطرأ على الكلم من تغيير إنما هو من عمل المتكلم هو الذي يحدثه حين يؤلف الكلام، وهو الذي ينشئ المعنى فيكون عليه أن يتبع سبل المعنى في كل جزء من أجزائه، وهي أجزاء التركيب فقربوا آثار ذلك في أواخر الكلم"[26]. وقد علق الدكتور كريم الخالدي على قول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري قائلاً: " ويوهم كلام المرحوم الجواري بوجود رأيين متباعدين في فهم فكرة العامل، لأنه يعتقد بأن أصحاب الرأي الأول لم يتخطوا حدود الألفاظ ولم يتجاوزوا ظاهرها بل كانوا يعتقدون بأن تلك الألفاظ هي العاملة المؤثرة، دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة الغور إلى جذور هذه الفكرة والبحث عن حقيقتها، وأن أصحاب الرأي الثاني أكثر دقة في فهم هذه الفكرة ذلك أنهم أدركوا أنّ العوامل اللفظية إمارات ودلالات وليست ألفاظاً يؤثر بعضها في بعض"[27]. فالدكتور كريم الخالديّ يرى أن نظرية العامل لها جذورها التي لا يمكن اجتثاثها، وأن ما وجه إليها من نقد يهدف إلى إلغائها أمر فيه نظر، آخذ الباحثين عليه، وأنهم دعوا إلى إلغاء العامل بحجة أنه معوقاً من معوقات تيسير النحو، وسبباً في تعقيده، لذا حاول بما عرض من نصوص أن يرد كل ما صرح به الباحثون، ويبين أثر المعنى في العامل، والأسباب التي حدت بالنحاة إغفال العامل الحقيقي، أجملها في سببين:

" الأول: الاختصار والإيجاز؛ وذلك لأن المعنى وحده لا يكفي لإيضاح العامل المؤثر بل يحتاج النحوي إلى ذكر الألفاظ المصاحبة له، الدالة عليه، إلاّ أن ذلك لا يمكن تكراره في كل مرة يرد فيه ذكر العامل ، لذا يضطر النحوي إلى ذكر اللفظ الدال عليه وحده، مقتصراً عليه؛ لأنَّ ذكرهما معاً يؤدي إلى الإطالة والتكرار.

الثاني: كان لمجالس التعليم أثر في تطور المصطلحات واستقرار صيغها، فقد كان الشيوخ في غالب الأمر يميلون في إيضاح أفكارهم إلى المحسوسات، لتقريب فكرة عمل المعاني إلى مدارك المتعلمين، وإيصالها إلى حدود فهمهم وربطها بالألفاظ فعزي العمل إلى هذه المحسوسات وهم على علم أنها ليست إلاّ دلالات وإشارات تدل على المعاني"[28].

وترى الباحثة أن موقف الدكتور كريم الخالديّ من نظرية العامل قال به الرضي بقوله: " اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن

نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامات، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل العامل في الفاعل؛ لأنه به صار أحد جزئي الكلام"[29]. أي أن كل ما نسب إلى النحويين من نسبة العمل إلى العوامل اللفظية والعوامل المعنوية التي أشار إليها النحويّون[30]، وفصلوا القول فيها، إنما هي نسبة مجازية.

ولقد أشار الدكتور كريم الخالديّ إلى نوع من العوامل المعنويّة لم يصرح بها النحويّون هي: " تقدير أفعال أو أسماء أو حروف قالوا عن بعضها أنها متروك إظهار لفظها، وهذا التقدير يدل دلالة على أنهم حين يتعذر عليهم إيجاد الألفاظ المصاحبة من تركيب الجملة نفسها تصلح لأن يجعلوها عاملة على سبيل الدلالة، مالوا إلى التقدير، والتقدير محاولة إيجاد ألفاظ مقاربة للمعنى تدل عليه ولا تظهر في الكلام فتمثل تمثيلاً، والإحساس بضرورة التقدير أو التمثيل هو إحساس بوجود العامل المعنوي الذي نشير إليه، ونمثل له تمثيلاً لفظياً لا يظهر لذا يلجأ النحاة إلى تأكيد أن هذا التمثيل متروك إظهاره"[31]. قال سيبويه: "هذا باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه وسأمثله لك مظهراً لتعلم ما أرادوا ... ومن ذلك أيضاً قولك إياك والأسد، وإياي والشرَّ كأنه قال إياك فاتقينّ والأسد، وكأنه قال: إياي لأتقين والشر، فإياك متقى، والأسد والشر متقيان فكلاهما مفعول ومفعول منه"[32]. إذ يعد تقدير الألفاظ عاملاً معنوياً من وجهة نظر الدكتور كريم الخالديّ، الذي يعد المعنى أحد الأسباب التي حدت بالعلماء إلى القول بالتأويل والتقدير؛ لأن الكثير من النصوص لا يمكن أن تحمل على ظاهرها؛ لأن ذلك يؤدي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع"[33]. وبسبب هذا التقدير تعددت الآراء في أبواب نحويّة منها:

النداء، والإغراء، وتميز (كم) الخبرية والاستفهامية، والاختصاص، وقد أثار هذا التقدير كثيراً من النقد لفكرة العامل لما حمله من مجانية للمعنى وتعقيد للنحو وإرهاق الدارسين عند بعض الباحثين ومن المسائل التي رفضها الدكتور كريم الخالديّ بسبب هيمنة نظرية العامل.

أولاً: النداء:

اختلف النحويّون في حقيقة النداء، وعامل نصب المنادى، فهو تارة منصوب مفعولاً به لفعل مقدر، هو (أدعو أو أنادي) ومنهم من جعله منصوباً بـ(يا) ومنهم من جعل (يا)

نائبة عن الفعل المقدر، وتارة أخرى هو مبني على الضم في محل نصب مفعولاً به[34]. من ذلك قوله تعالى: ﴿ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ﴾[الكافرون:1-2] حيث يا: حرف نداء، وأي: منادى مبني على الضم في محل النصب. وفي قوله تعالى: ﴿ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ﴾ [يوسف:39] يا: حرف نداء(وصاحبي) منادى منصوب. فهو من الموضوعات التي تداخلت فيه نظرية العامل، وكثرت فيه التقديرات والتأويلات، وهو ما يرفضه الدكتور كريم الخالديّ، فهو عنده أسلوب خاص لا علاقة له بجملة الإسناد ولا موجب لذلك العامل الذي اقتضى الفتحة أو الضمة، وأن هذا التأويل يذهب بمعنى النداء بقوله: " ولا شك في أن هذا يذهب بمعنى النداء وحقيقته التي تقتضي وجود مناد، يواجه منادى ويدعوه بصوت قد يمتد، وقد يقصر بحسب قرب المنادى، أو بعده، أو بحسب الحالة التي يكون عليها. أما تأويل النحاة فيقتضي وجود مخبِر ومَخبر، ومنادى وهذا ما يخرج النداء من معنى الإنشاء إلى معنى الإخبار فيذهب المعنى المقصود من هذا الاستعمال"[35]. فضلاً عن إنه يرى أن بعض الصيغ المسبوقة بـ (يا) النداء نحو قوله تعالى: ﴿ ﯙ ﯚ ﯛ ﴾ [يوسف: 84]، وقوله تعالى: ﴿ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ   ﴾ [المائدة: 31] لا يقصد بها النداء، أو تنبيه المخاطب أو إقباله؛ لأنَّ المخاطب في هذه الصيغ مصغياً منتبهاً فلا حاجة لندائه، ولا يصحُّ أن يقال: إنه نداء خرج إلى معنى التعجب، كما قال بعض العلماء: وإنما هو أسلوب خاص صيغت ألفاظه صيغة خاصة بقوله: " وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أن الألفاظ التي دخلت عليها (يا) قد صيغت صياغة خاصة فألحقت بها ألف لمد الصوت بالكلمة للتعبير عن حالة الاندهاش من (يا ويلتنا) و(يا أسفا) وهي نظيرة للألف التي تلحق الكلمة في الندبة وهي حالة نفسية أُخرى يتفجّع فيها المرء عند فقدان عزيز " [36]. وإلى ذلك أشار الدكتور فاضل السامرائي قائلاً : " ويبدو أن التعجب بزيادة الألف في الآخر أكثر ما يكون فيما كان فيه عاطفة قوية فيمدُّ الصوت إظهاراً لذلك نحو: (يا حسرتي على ما فرّطتُ في جنب الله) [الزمر: 56] ، وهذا مقام حسرة لا يعدلها حسرة " [37].

ثانياً: التعجب:

ومن الموضوعات التي تداخلت فيها نظرية العامل(التعجب). والمعروف أنّ للتعجب صيغتين قياسيتين:(ما أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ به). وهاتان الصيغتان من الصيغ الثابتة، أخضعها النحاة لمقتضيات نظرية العامل فأعربوا (ما) مبتدأ، وهي نكرة تامة، والجملة خبر عن (ما). أو نكرة موصوفة والجملة بعدها صفة لها، وذهب بعضهم إلى أنها موصولة والجملة بعدها

صلتها والخبر محذوف، ومنهم من جعلها استفهامية، والجملة بعدها خبر عنها[38]، وقدر النحويون فاعلاً لفعل التعجب يعود على ما، ففي قوله تعالى:﴿ ﮋ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﮊ ﴾ [البقرة:175] ما: تعجبية مبتدأ، وأصبرهم: فعل التعجب والفاعل ضمير تقديره (هو) يعود على (ما)، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعولاً به.

وفي قوله تعالى: ﴿ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮊ ﴾ [مريم:38] فقد أعربوا (أسمع، وأبصر): فعلاً ماضياً جاء على صيغة فعل الأمر، أو هو فعل أمر يراد به التعجب، والمجرور بالباء (بهم) فاعل، والباء زائدة[39]. فالفاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً، إنّ هذا التأويل يخل بمعنى التعجب ويحمل الصياغتين أكثر مما يحتملان من معنى؛ " لأنها صيغ خارجة عن قوانين الصيغ الأخرى فهي صيغ للمدح أو الذم، أو التعجب، وليس بنا حاجة إلى إعرابها بما أعربها بها النحاة " [40]. فهي إذن من وجهة نظر الدكتور كريم الخالديّ، جمل تختلف عن الجمل الإسنادية، ولا تخضع للجمل الفعليّة، فهي صيغ ثابتة ارتبطت بمعانيها، ولا يمكن إخضاعها لأحكام الصيغ الفعليّة الأخرى والبحث عن فعليتها أو اسميتها، فإذا تغيرت بطل المعنى. قال المبرّد: "وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك"[41].

ومن هنا توجه الدكتور كريم الخالديّ إلى ضرورة وصف هذه الصيغ وصفاً جديداً بعيداً عن هذه التقديرات، فذهب إلى أن هذه الصيغ " من الصيغ الثابتة التي ارتبطت بمعانيها وخرجت عن دلالة الأفعال التي تتأثر بالإعراب والبناء، لأنها ارتبطت بمعانٍ نفسية خاصة، إذ اختصت هذه الصيغ بحالات التأثر، أو التأثير الخارجة عن الأمور المألوفة والمعتادة، فالأفعال (نِعم) و(بئس) و(ما أفعله) و(أفعل به) صيغ تختلف عن نمط بناء الصيغ الفعلية الأخرى في حركاتها وثباتها على حال واحدة في الإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير، إذ لا تلحقها تاء التأنيث مثلاً إلاّ في النادر وفي (نعم) و(بئس).

ولا تتغير هذه الأفعال عند إسنادها إلى المخاطب أو الغائب، ذلك أن هذه الصيغ لا تقال إلاّ في موضع التأثر بحالة تثير المتكلم وتهز وجدانه، لذا كان من الوهم إخضاعها لأحكام الصيغ الفعلية الأخرى أو البحث في فعليتها أو اسميتها، لأنها صيغ خارجة عن قوانين الصيغ الأخرى فهي صيغ للمدح أو الذم، أو التعجب، وليس بنا حاجة إلى إعرابها"[42].

وفي هذا الصدد يقول الدكتور فاضل السامرائي: " والأقرب إلى الصواب أن يقال: إن هذه العبارة تفيد التعجب، والتعجب معلوم، ثم أن التعجب انفعال قديم في نفس البشر والأظهر أنه وضعت له صيغته ابتداء لأن الإنسان محتاج إلى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى والذوق، ولعل الذي ألجأهم إلى هذا هو الإعراب، فالنحاة يرون ضرورة إعراب كل تعبير ولو ألجأهم إلى مسخ التعبير وفساده"[43].

ومن هنا حاول الدكتور كريم الخالديّ أن يحل هذا الإشكال المتمثل في إعراب هذه الصيغ في النحو وجعله أسلوباً منفرداً ويخرج عن قوانين الصيغ الفعليّة والاسميّة الأخرى بقوله: " وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول إن هذه الصيغ الثابتة ينبغي أن لا تخضع للتأويلات والتفسيرات التي قيلت في غيرها، بل تعامل بأسلوب منفرد يخرج عن قوانين الفاعلية والمفعولية، والابتداء، والخبرية، فلا فاعل في مثل هذه التراكيب، ولا مفعول به، ولا مبتدأ، ولا خبر لأنها من الصيغ الثابتة، لا بد من وصفها وصفاً خاصاً بحسب المعنى فتقول (ما) أداة تعجب، و(أفعل): لفظ التعجب من غير تحديد لفعليته أو اسميته، والهاء متعجب منه"[44]، والذي قاده إلى ذلك، هو ما في دراسة النحويّين من تناقض عند دراستهم لهذه الصيغ جعلته يرى أن الطريقة الصحيحة لإعادة النظر في دراسة هذه الصيغ هو دراستها في ضوء دلالتها: "لأنها صيغ ثابتة عبرت عن انبهار المتكلم وتعجبه من شيء، خارق، أو غير مألوف، أو سماع ما لم يكن متوقعاً أو مألوفاً"[45].

ثالثاً: النعت المقطوع:

هو أيضاً من الموضوعات التي أشار إليها الدكتور كريم الخالديّ وتداخلت فيها نظرية العامل. والمعروف أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت في الإعراب، والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والتثنية، والجمع . ولكن أحياناً قد يخالفه في الإعراب وهو ما يسميه النحاة بالقطع، أي مخالفة النعت للمنعوت في حركة إعرابه، فإذا قُطع النعت عن المنعوت رُفع على إضمار مبتدأ، أو نُصب على إضمار فعل، نحو (مررتُ بِزيْدٍ الكريمُ، أو الكريمَ) أي: هو الكريمُ، أو أعني الكريمَ[46].

فالنحويّون يقدرون ضميراً يكون هو المبتدأ، والكريم هو الخبر، أو فعلاً وهو (أعني) ناصباً الكريم، وهو تقدير فرضته نظرية العامل، ولا بُدَّ للاسم المرفوع من رافع، وللاسم المنصوب من ناصب، لذا قدروا له ضميراً أو فعلاً بحسب حركة الاسم وهو ما نبّه عليه

الدكتور كريم الخالديّ بقوله:" وهذا التأويل فيه نظر؛ ذلك لأن التقدير على ما أولوا به يخرج التعبير عن دلالته الحقيقية ويحوله إلى دلالة أخرى لا علاقة لها بالمعنى المقصود، ففي قولنا (رأيت زيداً الكريمُ) يفترض التأويل بحسب ما ذهب إليه علماء النحو وجود جملتين الأولى فعلية (رأيت زيداً) والثانية اسمية (هو الكريم) فتنتهي دلالة الأولى برؤية زيد، ويستأنف جملة أخرى يثبت فيها كرم زيد، وهذا لا يتفق مع سياق الجملة الفعلية الذي يفيد حدوث الرؤية لزيد المتصف اتصافاً واضحاً بالكرم، وذلك أن الصفة والموصوف كالكلمة الواحدة فكيف يصح تجزئة الجملة إلى (رأيت زيداً) ثم نستأنف جملة أخرى(هو الكريم)؟ أليس في ذلك خروج عن دلالة النعت على الاتمام والتكميل للمنعوت؟ ألم يكن في مقدور العربي أن يقول كلامه بألفاظ التأويل المقترح؟ ومع ذلك فالكلام ينبغي أن يوصف كما هو، وليس بالإيغال في التقدير والتأويل" [47]، فهو يؤكد خروج النعت عن دلالته بسبب ذلك القطع، لهذا يصف النعت المقطوع بأنه " ظاهرة معنوية أداتها صوتية هي الحركة، ذلك أن المتكلم تهز نفسه صفة باهرة حد المألوف لأنها لو كانت مما هو مألوف لجرى الكلام على الإتباع، ولكن هذا الشيء غير المألوف هز مشاعر المتكلم، فأراد التعبير عن ذلك بطريقة تشرك السامع في هذا التأثير، لذا عمد إلى تغيير الحركة وجعلها على غير ما يتوقعه من تكرار حركة المتبوع فينطق بالضمة بدلاً من الفتحة، وهو أمر يلفت انتباه السامع ويجعله يتوقف متأملاً دلالة اللفظة التي خرج بها المتكلم عن الحركة المعتادة؛ لأن الكرم في هذا التعبير، يفوق حد الوصف المعتاد، فيكون هذا التعبير دلالة على المبالغة في مدح زيد" [48]. لقد أراد الدكتور كريم الخالديّ بقوله هذا أن يوضح أنّ النحويّن بهذا التقدير لا يقطعون النعت عن المنعوت، بل ظل النعت متصلاً بالمنعوت، وأنهم بهذا التقدير لم يراعوا حال المخاطب وذكاء السامع، فقد جاء التأويل متجاهلاً ذكاء السامع، مهملاً للمعنى الحقيقي، والذي لأجله حصل هذا التغيّر في العلامة، وهو المبالغة في المدح أو الذم، وتنبيه السامع على المعنى المقصود بذلك النعت، فهو أسلوب من أساليب العربية التي تستخدم العلامة والإشارة للدلالة على المعنى. فالإشارة إلى العلامة لها أهميتها للدلالة على المبالغة والتفخيم كما في قوله تعالى: ﴿گ گ گ﴾ [المسد:4] فالفتحة ليست علاقة لمفعول به منصوب بفعل مقدر، بل هي علاقة دالة على المبالغة في ذم هذه المرأة[49].

رابعاً: حكاية القول:

ومن الموضوعات التي يكثر فيها التأويل والتقرير بسبب تداخل نظرية العامل فيها(حكاية القول) . كثيرة هي الأساليب في العربيّة، وكثيرة هي الأنماط التعبيرية المتفرعة منها، ومن هذه الأساليب (حكاية القول). فقد ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم كثيراً، إمّا بأقوال صريحة تخاطب رسولنا الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كما في قوله تعالى: ﴿ٱ ب ب﴾ [الكافرون:1]. أو على لسان الرسل في قوله تعالى: ﴿ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى﴾ [الأعراف:143]، أو على لسان الكافرين والمؤمنين، إذ نجد هنا التعبير القرآني يستدعي التصريح بالقول. ولكن في آيات كثيرة عبّر فيها القرآن الكريم عن القول من غير تصريح بأفعال القول، مما دفع النحويّين إلى التأويل والتقدير وبأفعال مقدرة من ذلك قوله تعالى: ﴿ه ه ه ه ه ه ه ه ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ﴾ [البقرة:132]. قال الأخفش: " فهو والله أعلم قال يعقوب: يا بني لأنه حين قال (ووصى بها) قد أخبر أنه قال لهم: شيئاً فأجرى الأخير على معنى الأول " [50]، إذ قدر الفعل (قال) مستنداً إلى معنى الفعل الأول (ووصى)، ومثل هذه الآية في القرآن الكريم كثير، دفع النحويّن إلى التقدير والتأويل، متجاهلين قدرة السامع وذكاءه وفطنته، ويرى الدكتور كريم الخالديّ أنه أسلوب خاص في العربية نُسج نسجاً في القرآن الكريم بأساليب وطرائق تعبيرية فاقت كل مقولات النحويين وقواعدهم وأعجزتها ، فهو أسلوب غير الأسلوب الذي سرعان ما ينتقل من الخبرية إلى أساليب أخرى، والتقدير والتأويل الذي قال به النحويّون، يبعد النحو عن حلاوة المعنى، ويفقد هذه الأساليب رونقها وجمالها، وأن لغة القرآن لغة خصها الله بمزايا تعبيرية منها التعبير عن المعنى بطرائق مختلفة، فهو فن سما به القرآن الكريم [51] فذهب إلى : " إنَّ الله سبحانه وتعالى أودع في أساليب كتابه الكريم وطرائق التعبير عن معانيه أسراراً إلهية يعجز العقل البشري عن استيفاء خصائصها ومزاياها والبحث عن غوامضها وتفسير تعدد أوجهها؛ لأنّها أكرم من قدرات هذا العقل وأعظم من مدارك البشر، وكل ما كتبه العلماء في إعجاز القرآن وتفسيره وبيان مشكله في النظم والإعراب، وتفسير متشابهه وإيضاح غريبه وتحليل أساليبه لم يرقَ إلى المستوى الذي يؤهل البشر لفتح مغالق أسرار عجائب القدرة الإلهية المستعصية على فهم العقل البشري"[52]. إذن بسبب هذه التقديرات والتأويلات تعددت الآراء في هذه الموضوعات، فأثار هذا التقدير كثيراً من النقد لفكرة العامل لما حمله من مجانبة للمعنى، وتعقيد للنحو وإرهاق للدارسين، فقد توصل الدكتور كريم الخالدي إلى أن من " الأجدر أن يقتصر في هذه

الأبواب التي يقدر العامل فيها تقديراً على القول بأن الاسم في أي باب منها منصوب بعامل معنوي هو النداء أو الاستثناء أو الاختصاص أو الإغراء أو التحذير دون اللجوء إلى البحث عن أمثلة الفعل المشتق من هذه المعاني لأن ذلك يضطرنا إلى ذكر ما تركته العرب وأعرضت عنه بحس لغوي وذوق فطري"[53].

خلاصة القول:

إن الدكتور كريم الخالديّ يؤمن أن العامل في هذه الأبواب هو المعنى، وإن الحاجة لإبراز هذا المعنى ألجأ النحويّون إلى التمثيل ، فأثبت في دراسته إنَّ العامل هو المعنى عند النحويّين الأوائل بالاحتكام إلى النصوص النحويّة، مؤكداً أن النحويّين لم يغفلوا المعاني ولكن الضرورة التعليمية جعلتهم يتجهون إلى التقدير والتأويل، والشرح والتفسير، فقال: " ولا أظنُّ أن ثمة سبباً غير التعليم اقتضى أن يمثل النحاة لهذه الأبواب بألفاظ قد لا تحمل الدلالة المرشدة للقصد من هذا الباب أو ذاك، ولولا هذا التكلف في التقدير لكانت وجوه العامل المعنوي أكثر عدداً ونخلّص النحو من كثير مما يُعاب على النحو والنحاة في الوقت الحاضر " [54]، وإلى جانب هذا يرفض القول بها لما لها من أثر في إغفال المعنى، وتجاهل ذكاء السامع وفطنته، وأحوال المخاطب، في بعض المسائل، كالنداء والتعجب وصيغ المدح والذم، وحكاية بالقول التي يُعدها أساليب خاصة في العربيّة.

الخاتِمة :

بيّن البحث أن نظرية العامل نظرية قديمة في اللّغة، اقتضتها ظروف التعليم، وحدت بالعلماء ذكر العوامل لإيصال الفكرة النحويّة للمتعلم، ولاسيّما بعد شيوع أساليب المنطق والفلسفة، فرسخت في أذهان الباحثين والدارسين، سارت عليها الدراسات منذ أربعة قرون إلى الآن، فليس من الحكمة رفض هذه النظرية والدعوة إلى إلغائها .

أظهر البحث موقف الدكتور كريم الخالديّ من العامل، فهو في الوقت الذي يعدُّ مبدأ افتراض وجود العامل والمعمول، مبدأ أثقلَ الدرس النحويّ، وجملة تأويلات أفسدت المعنى، يرى أن نظرية العامل نظرية قديمة لها جذورها التي لا يمكن اجتثاثها والتخلي عنها من دون دراسة .

بيّن البحث أهم المسائل التي رفضها الدكتور كريم الخالديّ بسبب هيمنة نظرية العامل منها: النداء والتعجب، وعدّها أساليب خاصة لا علاقة لها بجملة الإسناد، ولا موجب للعامل الذي اقتضى الفتحة أو الضمة .

هوامش البحث :

(1) تيسير النحو عند عباس حسن:104.
(2) يُنظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف:38.
(3) يُنظر: الخصائص:109/1.
(4) الرد على النحاة:76-77.
(5) يُنظر: المصدر نفسه:24.
(6) المصدر نفسه:26-78.
(7) يُنظر: مقدمة كتاب الرد على النحاة:17.
(8) يُنظر: إحياء النحو:194-195.
(9) إحياء النحو:41.
(10) نحو التيسير:46.
(11) يُنظر: المصدر نفسه:48.
(12) يُنظر: المصدر نفسه:49.
(13) في النحو العربي نقد وتوجيه:67.
(14) المصدر نفسه:15-16.
(15) يُنظر: اللغة معناها ومبناها:28-29.
(16) يُنظر: المصدر نفسه:16-17.
(17) مناهج البحث في اللغة:227.
(18) نظرية المعنى في الدراسات النحويّة:83.
(19) يُنظر: المصدر نفسه:83.
(20) المصدر نفسه:85.
(21) نظرية المعنى في الدراسات النحويّة:85.
(22) المصدر نفسه:93-94.
(23) معاني القرآن، للفرّاء:40/1.
(24) نظرية المعنى في الدراسات النحويّة:88.
(25) النحو بين التجديد والتقليد: 20.
(26) نحو التيسير:39-40.
(27) نظرية المعنى في الدراسات النحويّة:82.
(28) المصدر نفسه:94.
(29) شرح الكافية:63/1.
(30) يُنظر: العوامل المائة، عبد القاهر الجرجاني:152.

(31) نظرية المعنى في الدراسات النحويّة: 99-100.
(32) الكتاب:100/1.
(33) نظرية المعنى في الدراسات النحويّة:117.
(34) يُنظر: شرح الكافية:131/1-132.
(35) الخطاب النفسي في القرآن الكريم، كريم حسين ناصح:181.
(36) الخطاب النفسي في القرآن الكريم : 92.
(37) معاني النحو : 664/4.
(38) شرح ابن عقيل:116/3.
(39) يُنظر: شرح ابن عقيل:115/3.
(40) الخطاب النفسي في القرآن الكريم:175-176.
(41) المقتضب، للمبرّد:175/4.
(42) الخطاب النفسي في القرآن الكريم:175.
(43) معاني النحو:652/4.
(44) الخطاب النفسي في القرآن الكريم:176.
(45) الخطاب النفسي في القرآن الكريم:176.
(46) شرح ابن عقيل:148/3-159.
(47) الخطاب النفسي في القرآن الكريم:177.
(48) المصدر نفسه: 178.
(49) يُنظر: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف:41-42.
(50) معاني القرآن: 149/1.
(51) يُنظر: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف : 89-90.
(52) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف: 90.
(53) نظرية المعنى في الدراسات النحويّة:101.
(54) المصدر نفسه: 101.

قائمة المصادر :

1- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، تقديم: د. محمد حماسة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013م.
2- البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، د. كريم حسين ناصح الخالديّ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان . الأُردن ، 1428هـ . 2007م.
3- تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي . دراسة وتقديم: د. عبد الله بن محمد بن عبد الله الحسين، عن أُطروحة دكتوراه ، 1431هـ .
4- الخصائص ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ)، تحقيق: د. محمد علي النجار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، 1990م، مشروع النشر المشترك الهيأة المصرية العامة للكتاب .
5- الخطاب النفسي في القرآن الكريم دراسة دلاليّة أسلوبيّة، د. كريم حسين ناصح الخالديّ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمّان . الأُردن ، 1428هـ . 2007م.
6- الرد على النحاة، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن محمد ابن مضاء (ت 592هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
7- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1426هـ . 2005م.
8- شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت 686هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1405هـ . 1985م.
9- العوامل المائة في علم أصول العربيّة، عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني(ت 471هـ)، تحقيق: زهران البدراوي، ط2، المعارف، مصر، 1988م.
10- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط2، مطبعة الرائد العربي، بيروت . لبنان ، 1406هـ . 1986م.
11- كتاب سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان سيبويه(ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
12- اللّغة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م.

13- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط7، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
14- معاني القرآن، للفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، 1374هـ . 1955م.
15- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل .
16- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرّد (ت 285هـ)، تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
17- مناهج البحث في اللغة، د. تمّام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).
18- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلّمي، 1404هـ . 1984م.
19- نظرية المعنى في الدراسات النحويّة، د. كريم حسين ناصح الخالديّ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان . الأُردن، 1427هـ . 2006م .

البحوث والمقالات :

النحو بين التجديد والتقليد، د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللّغة العربيّة، الرياض، العدد (6)، 1396هـ . 1976م.

Abstract

This research aims at Dr. Kareem Hussein Nasih Al-Khalidi about the active، and his attitude to it as one of the basic theories around which the talk has been much. It began with the foundation ofgrammar and it

occupied the grammarians. The nature of the study required the division into inquiries:

The first inquiry tackles the active for the old and the modernistsgrammarians.

The second tackles the attitude of Dr. Kareem Hussein Nasih Al-Khalid and his theories toward the active with reference to some issues that rejected due to the domination of the active theory like vocation and exclamation.